

تقرير

بعد مرور أكثر من 860 يوماً على بدء العدوان، يشهد القطاع التعليمي في اليمن «انهياراً كاملاً» يجرد قرابة 5 ملايين طفل من حقهم في الجلوس على مقاعد الدراسة

العام الدراسي مهدد بالتوقف: أطفال اليمن محرومون التعليم

رنا حربي

في ظل استمرار التعتيم الإعلامي على «الكارثة الإنسانية الأسوأ في العالم»، وفيما ينشغل «صانعو القرار» بقياس أرباحهم وخسائرهم السياسية والميدانية في البلد العربي الأشد فقراً، ترتكب السعودية والدول الحليفة لها جريمة حرب كبرى بحق أطفال اليمن ومستقبلهم.

فقد ألقى العدوان والحصار المفروض منذ أكثر من عامين بظلاله على واقع التعليم في اليمن، الذي بات اليوم يعاني من كارثة حقيقية مع تزايد الحديث عن توقف العام الدراسي 2017-2018 بشكل كامل.

ففي العامين الماضيين، كشفت إحصائيات وزارة التربية والتعليم توقف 2380 مدرسة ومنشأة تعليمية موزعة على المحافظات اليمنية عن العمل، إما بسبب تعرضها للاستهداف المباشر من قبل طائرات تحالف العدوان، أو تحويلها إلى ملاجئ للنازحين أو ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة.

هذا الواقع الأليم المفروض على القطاع التعليمي تفاقم مع دخول البلاد في ما بات يعرف بـ«أزمة الرواتب»، التي حرمت 75 في المئة من موظفي هذا القطاع الحصول على مستحقاتهم لأكثر من 9 أشهر. وكانت قد توقفت عملية صرف مرتبات الموظفين الحكوميين عقب قرار الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى عدن.

ويصف مدير مكتب التربية في أمانة العاصمة صنعاء محمد الفضلي، الوضع بـ«الكارثي»، مؤكداً في حديث إلى «الأخبار» جدية احتمال إغلاق 13,000 مدرسة من أصل 20,000 مدرسة تستقبل 5 ملايين و500 ألف طالب، إذا لم تدفع رواتب المعلمين قبل العام الدراسي الجديد المتوقع أن يبدأ الشهر المقبل.

ويأتي نصريح الفضلي بعد أن أعلنت نقابة المهنة التعليمية والتربوية السبت الماضي «الإضراب الكلي في جميع المدارس الحكومية» احتجاجاً على عدم صرف مرتباتهم. ودعت النقابة جميع موظفي المهنة التعليمية والتربوية للتجاوب مع

قرار إعلان الإضراب إلى حين صرف مرتبات جميع الموظفين.

هذا التطور الخطير في البلد الذي يعاني أصلاً من تدهور في القطاع التعليمي، دفع المنظمات الحقوقية إلى رفع الصوت عالياً للتحذير من تداعيات إغلاق المدارس على جيل كامل. وأعلنت «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» (يونيسف) مطلع الأسبوع أن «مدارس 4,5 ملايين طفل يماني لن تستأنف العمل إذا لم تدفع رواتب المعلمين»، مسلطة الضوء على إحدى أخطر الأزمات المنسية وسط

تزامم الملفات الإنسانية في اليمن. ويقول مسؤول الاتصالات في الملف اليمني في المنظمة بسمارك سوانجين، إن الأزمة تطاول «أكثر من 166 ألف مدرس، أي نحو 73 في



احتمال إغلاق 13,000 مدرسة تستقبل 5 ملايين طالب (أرشيف)

إلى أن أكثر من ثلثي الفتيات يُرَوَّجْنَ قبل بلوغهن 18 عاماً، مقارنة بـ50% منهن قبل الصراع. وفي هذا السياق، يؤكد الفضلي أن هناك «جيلاً كاملاً مهدداً بالانحراف إذا لم يلتحق بالمدرسة»، مشيراً إلى أن «هؤلاء الأطفال كانوا يذهبون إلى مدارسهم بأمعائهم الخاوية وتحت القصف، ما يؤكد رغبتهم في تحصيل العلم». ووفق «يونيسف»، هناك مليوناً وثلثاً من الأطفال خارج المدارس اليوم، مع إغلاق 1,600 مدرسة، فيما تؤكد التقارير تجاوز الخسائر والأضرار المادية التي لحقت بقطاع التعليم الـ 61 ملياراً و18 مليون ريال.

ويؤكد المدير العام للصحة المدرسية في صنعاء علي مرغم، في حديث إلى «الأخبار» أن العديد من الأطفال «قتلوا أو أصيبوا وهم في طريقهم من المدرسة إليها»، ومن بينهم التلميذة إشراق البالغة من العمر 11 عاماً، التي قتلت في غارة على مدرستها مطلع العام الجاري. وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد أعلنت في كانون الأول الماضي مقتل وجرح عدد من الأطفال في غارة جوية لـ«التحالف» على مدرسة شمال اليمن، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة «التحالف» إلى «قائمة العار» الخاصة بالانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك بعدما

ترأجع الأمين العام السابق بان كي مون، تحت الضغط والتهديد، عن إدراج المملكة العام الماضي. وفضلاً عن الاستهداف المباشر، منع الحصار وصول الورق والحبر إلى اليمن، وبالتالي لم تستطع المطابع من طباعة الكتب المدرسية. وحتى تلك التي كانت لا تزال تستقبل الطلاب وتتبع نظام استرجاع الكتب من التلاميذ، لا تتسع لما يزيد على 2 مليون طفل نزوحاً من مناطقهم هرباً من الاشتباكات والقصف.

ومع وصول الأزمة التعليمية إلى مراحل خطيرة، يدعو الفضلي إلى «وحدة وطنية نصره لأطفال اليمن»، مؤكداً أن الطلاب هم «أبناء كل اليمن وبالتالي يجب تحييدهم عن أي صراعات سياسية».

ووجد بعض الطلاب، الذين أجبروا على الابتعاد عن مدارسهم بسبب النزاع، أنفسهم مضطرين إلى البحث عن عمل أو التسول، فيما جُند بعضهم لدى الأطراف المسلحة (خاصة في الجنوب)، أو دفع بهم

المئة من المعلمين»، وتؤثر سلباً في 13,000 مدرسة على الأقل (78 في المئة من إجمالي المدارس)، مشيراً إلى أن الأزمة الإنسانية الراهنة يمكن وصفها بـ«أزمة الأطفال».

ويشير في حديث لـ«الأخبار» إلى أن موظفي القطاع التعليمي «لم يعد بوسعهم الذهاب للمدارس لأنهم لا يملكون المال لدفع أجرة انتقالهم، بل وعليهم عبء تدبير ما يوفر لهم احتياجاتهم هم وأسرهم لأنهم لم يتلقوا أي مدخول لقرابة العام».

وتحذر المنظمات الحقوقية من الآثار السلبية لتوقف التعليم ليس فقط على نفسية الطالب بل أيضاً على مستقبله. وشددت ممثلة «يونيسف» في اليمن ميرتشيل ريلانو، على ذلك في مؤتمر صحفي قالت فيه

«إن الأطفال الذين خارج المدارس يصبحون عُرضة لاحتمال تجنيدهم (في الخدمة العسكرية) كذلك فإن الفتيات يصبحن عُرضة لاحتمال تزويجهن مبكراً. وبالتالي هناك مخاطر عديدة إذا لم ينتظم الأطفال في المدارس، ولا سيما بالنسبة إلى الأعمار الأكبر نسبياً»، مطالبة «بتعهد غير مشروط من قبل جميع أطراف الصراع بدعم المدرسين اليمنيين وتعليم الأجيال اليمنية القادمة».

وتوجد بعض الطلاب، الذين أجبروا على الابتعاد عن مدارسهم بسبب النزاع، أنفسهم مضطرين إلى البحث عن عمل أو التسول، فيما جُند بعضهم لدى الأطراف المسلحة (خاصة في الجنوب)، أو دفع بهم

نفس الشعب والفصائل التي تتلقى هذا الدعم على خلفية أنها تريد مقاومة الاحتلال لأجندات خارجية وإقليمية من باب التبعية لهذا المعسكر والدولة، أو تلك. وهكذا، يتحول حرمان الشعب الفلسطيني الدعم إلى سلوك شريف يجسد إرادة الاستقلال العربي!

في هذا السياق، أعلن العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست دعوتهم إلى إجراء تحقيق في عمل جمعيات «تتماثل مع الحرس الثوري الإيراني»، وكيف نجحت بالعمل في القدس تحت أنف الجهاز الأمني. ورأى مسؤول رفيع سابق في الجهاز الأمني والاستخبارات، في حديث إلى الصحيفة نفسها،

تريد تك ابيب القول إن الفلسطينيين يقاومون من أجل أجندات خارجية



التي تروج لها إسرائيل وإعلام معسكر الاعتدال العربي، تسعى إلى تحويل الدعم الذي يقدم إلى الشعب الفلسطيني كأنه فعل «مشبه» بل تطاول هذه الشبهة

مواجهة «المعسكر السنني»، بل تسعى كل جهدها للإيحاء بأن أي تحرك شعبي فلسطيني ومقاوم ليس نتاج رد فعل طبيعي على الاحتلال، بل هو امتداد لسياسة خارجية لدولة إقليمية، بعيداً عن الكفاح الذي يخوضه شعب يروح تحت الاحتلال، فضلاً عن إرادة مقاومة الاحتلال متجذرة في واقع الشعب الفلسطيني وحياته منذ بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، لكنها تحتاج إلى من يحتضنها ويوفر لها الدعم المادي والعسكري، وهذا ما تتجنبه أنظمة معسكر الاعتدال العربي، بل تسعى إلى منعه. يبدو أن هذه السياسة الإعلامية،

أن الدعم الإيراني لعشرات آلاف المتظاهرين الفلسطينيين في ذروة أحداث الأقصى (كشف عن إخفاق استخباري وأمني خطير). وشدد ذلك المسؤول على أنه «ليس من المعقول أن يعمل رجال الحرس الثوري دون إزعاج في القدس، ولا تعرف أجهزة الاستخبارات بذلك». ووفق قوله، سيكون هذا الأمر أشد خطورة إذا تبين أن أجهزة الاستخبارات كانت تعرف عن التدخل الإيراني ولم تمنعه.

وكانت «إسرائيل اليوم» قد تحدثت في تقرير عن «تخصيص ملايين الشواكل لتوفير سلال غذائية تضمنت اقتباساً لمرشد الجمهورية الإسلامية (السيد) علي خامنئي»،

تقرير

«عاصفة» في إسرائيل: كيف نجحت إيران في دعم المرابطين

علي حيدر

أثار تقرير صحيفة «إسرائيل اليوم» عن دعم إيراني مباشر لانتفاضة القدس الجارية عاصفة سياسية في إسرائيل، إذ دعا العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست إلى التحقيق في كيفية عمل جمعيات داخل فلسطين المحتلة بتمويل ودعم إيرانيين. ومع أن الجمهورية الإسلامية في إيران تجاهر علناً بدعم القضية الفلسطينية وتوفر لذلك كل صور الدعم، فإن إسرائيل تحاول استغلال هذا الدعم بهدف تصوير الموقف الفلسطيني المعارض للاحتلال وإفرازاته كأنه «تبعية» لدولة أجنبية، وفي